التعبير العلني في قضية الأداء الحكومي

اختبار دوامة الصمت في البيئة اليمنية

د. عبد الله عمر بخاش

معهد الصحافة وعلوم الاخبار / جامعة منوبة ، تونس

الملخص

سعت هذه الدراسة لمحاولة اختبار دوامة الصمت في السياق اليمني، لمعرفة مدى استعداد المبحوثين إبداء آرائهم علانية بشأن أداء الحكومة، من خلال تحليل عينة من الصحف بالإضافة الى عينة عشوائية من الجمهور لمعرفة مدى تأثير اتجاه الرأي السائد في الصحافة اليمنية والجماعة المرجعية والمجتمع على تشكيل اتجاهات الجمهور نحو الأداء الحكومي.

أظهرت نتائج الدراسة أن رغبة الأفراد واستعدادهم للتعبير العلني بشأن الأداء الحكومي لم يثبت تأثرها بإدراكهم للرأي السائد في الصحف اليمنية، وإنما تأثرت بعاملين أساسيين، هما: الاتجاه السائد المدرك في الجماعات المرجعية وفي المجتمع. تؤكد هذه النتيجة أهمية الاتصالات الشخصية بين أفراد المجتمع وقوة تأثيرها على تشكيل اتجاهاتهم وأحكامهم بشأن القضايا وعلى حركة الرأي العام.

الكلمات المفتاحية: الرأي العام، التعبير عن الرأي، دوامة الصمت، اليمن.

ABSTRACT

This study has attempted to explore spiral of silence theory in the Yemeni context, to determine the extent to which respondents are willing to express their views publicly on government performance.

A number of newspapers for month were analyzed. A survey was conducted, (106) participants have responded to the survey. The study attempted to find out the dominant opinion in the Yemeni press, reference groups, and society, and the way the influence the public opinion.

The findings showed that respondents' willingness to express their opinion has not been affected by their perception of Yemeni newspapers

trend. However, it has been influenced by two main factors: the dominant trend in reference groups and society.

This finding refers to the importance of personal communication face to face among members of society, and its impact on shaping their attitudes and judgments on issues and the dynamics of public opinion.

Keywords: public opinion, willingness to speak out, spiral of silence, Yemen.

مقدمة:

في ضوء التحولات التي شهدها اليمن منذ فبراير 2011، تشكلت حكومة الوفاق الوطني مناصفة بين حزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) وحلفاؤه وتكتل أحزاب اللقاء المشترك (المعارض) وشركاؤه في 23 نوفمبر 2011، وفقاً لبنود المبادرة الخليجية التي قضت بتشكيل حكومة ائتلاف وطني لتسيير مهام الفترة الانتقالية. لكن الحكومة الانتقالية الجديدة ورثت تركة ثقيلة من مخلفات الماضي، وتعقيدات المرحلة؛ مما وضع الحكومة في موقف صعب لا تحسد عليه، وجعل أنظار الشعب تتجه صوبها وتتطلع لإصلاحاتها بتحقيق الأمن والاستقرار، وإيقاف عجلة التدهور، والمضي قدماً لتنفيذ استحقاقات المرحلة.

منذ توليها المسئولية، واجهت الحكومة جملة من القضايا والتحديات المعقدة، تتصدرها قضايا الانفلات الأمني، وأعمال الفوضى والتخريب والعبث بالممتلكات العامة، واستشراء الفساد في مؤسسات الدولة، وتفاقم الأوضاع المعيشية الصعبة، وغيرها من القضايا التي ألقت بظلالها على أداء الحكومة الانتقالية. وقد اهتمت الصحافة اليمنية بتناول تلك القضايا التي تتقاطع مع اهتمامات الحكومة وأولوياتها الرسمية، وكان الأداء الحكومي ومعالجته تلك القضايا محل رصد واهتمام الصحافة والجمهور على حدٍ سواء. ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه الصحافة في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحو القضايا المثارة في المجتمع، خصوصاً في ظل الانفتاح الإعلامي الذي شهده اليمن بعد أحداث الربيع اليمني 2011، يبدو جديرا بالاهتمام محاولة اختبار فروض نظرية دوامة الصمت بالتطبيق على الجدل المثار بشأن أداء حكومة الوفاق الوطني؛ لاختبار مدى ملائمة فروض النظرية للتطبيق والاختبار العلمي في ضوء اختلاف السياقات الثقافية والمجتمعية.

وتعد نظرية دوامة الصمت Spiral of Silence Theory واحدة من نظريات التأثير الإعلامي طويل المدى، ويرتكز جوهرها على الاهتمام بالتأثير الجمعي لوسائل الإعلام في تشكيل

رأي عام تجاه بعض القضايا ولكن بطريقة عكسية، فوسائل الإعلام مثلما تعمل على تحريك الوعي نحو بعض القضايا، تضغط – في ذات الوقت – على الأفراد لإخفاء آرائهم المتعارضة مع رأي الأغلبية في المجتمع. وتهتم النظرية بدراسة التفاعل بين أربعة عناصر، هي: وسائل الإعلام، والاتصال الشخصي والعلاقات الاجتماعية، وتعبير الفرد عن رأيه، وإدراك الفرد لمناخ الرأي السائد في المجتمع من حوله[1].

وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى تأثير الاتجاه السائد في الصحافة اليمنية على تشكيل اتجاهات الرأي العام اليمني نحو أداء حكومة الوفاق الوطني، ومقارنته بالتأثير المجتمعي من خلال الملاحظة الشخصية، والاتصال الشخصي، وكذا التعرف على المتغيرات المختلفة التي تتحكم في استعداد الأفراد للتعبير عن آرائهم بشكل معلن أو تساهم في تشكيل دوامة الصمت.

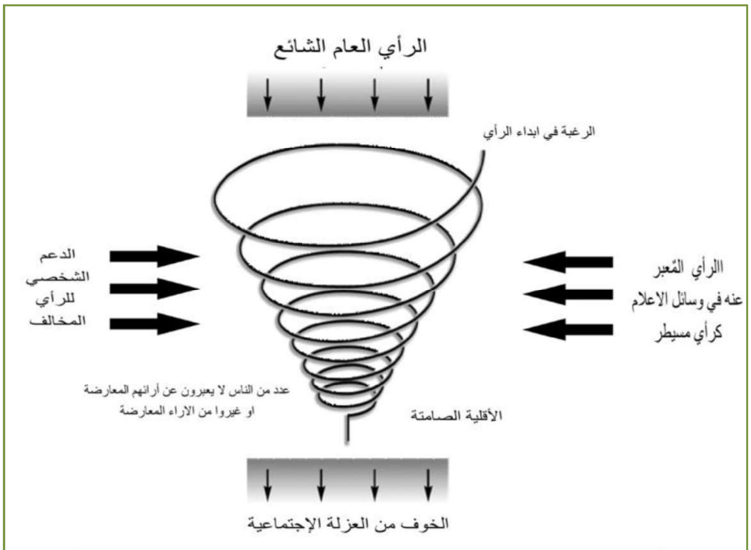
الإطار النظري:

تبلورت نظرية دوامة الصمت وتطورت فكرتها على يد العالمة الألمانية إليزابيث نول نيومان Elisabeth Noelle –Neumann عام 1974، التي نادت بالعودة إلى الرأي القائل بقوة وسائل الإعلام، حيث ترى أن لوسائل الإعلام تأثيرات قوية على الرأي العام تؤدي إلى غياب الإدراك الانتقائي للفرد، وهيمنة الآراء والأفكار السائدة التي تتبناها وسائل الإعلام. وأوردت نيومان الأدلة والبراهين على ذلك من دراستها لألمانيا الغربية خلال عقدي الستينات والسبعينات، حيث وجدت في هذه الفترة أن عمليةً مشابهةً لـ"دوامة الصمت" قد حدثت، وانتفع بها الحزب الديموقراطي الاجتماعي الحاكم، مما يعني أن وسائل الإعلام الألمانية صورت الرأي الشائع في المجتمع على أنه رأي مؤيد للحزب الديمقراطي[2]. وقد شرحت نيومان كيفية حدوث دوامة الصمت في المجتمع وصاغتها في أربع فرضيات أساسية، على النحو الآتي:

1- يهدد المجتمع الأفراد المعارضين لرأي الأغلبية بالعزلة.
2- تستمر تجربة خوف الأفراد من العزلة.
3- يدفع الخوف من العزلة الأفراد لمحاولة تقييم مناخ الرأي في جميع الأوقات بحثا عن مؤشرات للرأي السائد والمسيطر في المجتمع.
4- نتيجة التقييم هذه تؤثر على السلوك في العامة خصوصا التعبير العلني أو كتم الآراء.

وتقول نيومان: "كلما أدرك الأفراد هذا التوجه وجعلوا وجهة نظرهم طبقاً له، كلما بدأت زمرة واحدة في السيطرة والأخرى في الاضمحلال، وهكذا يميل الفرد للحديث عنها علناً مع سكوت الآخرين، لتبدأ عملية الدوامة، والتي تظهر رأي الفرد على أنه الرأي الشائع في المجتمع"[3].

شكل رقم (1)



نموذج دوامة الصمت لنيومان

وترى نيومان أن تقييم مناخ الرأي يأتي من مصدرين اثنين هما: ملاحظة الأفراد المباشرة للمحيط الذي يعيشون فيه، والملاحظة غير المباشرة من خلال عيون وسائل الإعلام[4]. وتعتقد أن الأفراد في سعيهم لمعرفة الاتجاه السائد في المجتمع يعتمدون على متابعة وسائل الإعلام لتقييم المناخ السائد تجاه قضية معينة، وحين تقوم وسائل الإعلام بتعزيز وجهات النظر السائدة أو المهيمنة في المجتمع، فإن معظم الأفراد سيتحركون في نفس الاتجاه، مما يقود في النهاية إلى تكوين الرأي العام منسجماً مع اتجاه وسائل الإعلام، حيث يميل الأفراد إلى تشكيل آراءهم طبقاً للرأي العام السائد في المجتمع، بحثا عن التوافق الاجتماعي.

بالمقابل، حينما تقوم وسائل الإعلام بإعلان ذلك فإنها تعمل على تدعيم حالة الصمت أو تصاعد الإحساس بتباين الآراء مع المجموع العام، مما يقود إلى اختفاء الآراء المعارضة التي تمثل رأي الأقلية في المجتمع، حيث يفضل الأفراد إخفاء آرائهم بدلاً عن الإحساس باختلافهم مع الآخرين وانعزالهم اجتماعيا، فالفرد يعلن رأيه لو كان متسقاً مع آراء السواد الأعظم من المجتمع. وتشير

نيومان إلى عددٍ من العوامل التي تجعل الناس حريصون على إبداء آرائهم علانية والمشاركة في نقاشات عامة، وهي: إحساسهم بالانتماء إلى رأي الأغلبية، وإدراكهم للرأي الحالي متفقا مع اتجاهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية، والميل إلى الحديث والتخاطب مع من يتفقون معهم أكثر ممن يختلفون معهم، وأخيراً فإن نيومان ترى أن الرجال، وصغار البالغين، والطبقة الاجتماعية الوسطى والأعلى، يميلون إلى الحوار والمشاركة بسهولة في النقاشات العامة قياساً بغيرهم[5].

الدراسات السابقة:

أجرى علاء الشامى (2006)[6] دراسة عن دور الخطاب الديني في وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الشباب المصري نحو القضايا السياسية، وخلصت نتائجها إلى إثبات وجود علاقة ارتباط بين طبيعة الاتجاه السائد في المجتمع نحو عمليات المقاومة العراقية المسلحة ومعدل استعداد الشباب المصري للتعبير علانية عن آرائهم بشأنها أمام الآخرين. كما أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود علاقة ارتباط بين معدل الخوف العام من الغربة أو العزلة الاجتماعية أو من الأجهزة الأمنية ومعدل استعداد الشباب المصري للتعبير علانية عن آرائهم بشأنها.

وتناولت دراسة شيماء ذو الفقار (2000)[7] دور المادة الإخبارية في التليفزيون المصري في تشكيل اتجاهات طلاب الجامعة نحو أداء الحكومة، وخلصت نتائجها إلى تأكيد وجود علاقة دالة إحصائية بين حجم التعرض للمواد الإخبارية ومستوى إدراك المبحوثين لمسئولية الحكومة. وأكدت أن شدة العلاقة بين مستوى التعرض للمواد الإخبارية وايجابية الاتجاه نحو الأداء العام للحكومة تزداد كلما ارتفعت درجة التقييم الإيجابي للقضية المسيطرة.

فيما توصلت دراسة عادل عبد الغفار (2000)[8] بشأن أثر الراديو والتليفزيون في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل إلى نتائج مهمة، أثبتت وجود علاقات ارتباطيه بين اتجاه المبحوثين نحو قضية التطبيع مع إسرائيل وإدراكهم للاتجاه السائد في الصحف الحزبية وفي اتصالاتهم الشخصية بزملائهم وأصدقائهم نحو القضية. وأظهرت النتائج وجود توافق بين إدراك الاتجاه السائد في الإعلام المصري واتجاه الأغلبية في المجتمع نحو التطبيع، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين إدراك المبحوثين للاتجاه السائد في المجتمع نحو قضية التطبيع ورغبتهم في التعبير العلني عن آرائهم نحوها.

وبالنسبة للدراسات الأجنبية، فهناك العديد منها أكدت فرضيات النظرية أو بعضا منها، ومنها دراسة كيم Kim 2012[9] عن دور الخوف من العزلة الاجتماعية في حدوث دوامة الصمت، بشأن قضية استخدام الأغذية المحورة جينيا في كوريا الجنوبية، وأظهرت نتائج الدراسة حدوث دوامة صمت صغيرة نسبيا، مع ثبوت علاقة ارتباط بين إدراك المبحوثين لمناخ الرأي السائد في المجتمع ورغبتهم في الحديث العلني عن القضية. كما أكدت النتائج أن الخوف من العزلة الاجتماعية هو الآلية السببية التي تربط مناخ الرأي المدرك بالرغبة في التعبير عن الرأي، فتأثير الرأي السائد كان أكبر على من يخشون العزلة الاجتماعية بدرجة أعلى.

فيما اختبرت دراسة ليو وفهمي Liu and Fahmy 2009[10] تأثير وسائل الإعلام الجديد في تمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم علانية في الواقع الافتراضي مقارنة بالتعبير عنها على الواقع الحقيقي، وكشفت النتائج أنه عندما تكون إمكانية التعبير العلني عن الآراء في العالم الافتراضي مرتفعة فإن إمكانية التعبير العلني في العالم الحقيقي سترتفع أيضا، والعكس بالعكس، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن تطابق الآراء الشخصية مع الرأي السائد في الوقت الراهن يمكن أن ينبئ عن إمكانية إبداء الرأي في العالم الحقيقي مستقبلا.

أما دراسة سبنسر وكروتشر Spencer and Croucher 2007[11] فقد سعت لاختبار دوامة الصمت عبر الحدود الوطنية بخصوص مجموعة الباسك ETA الانفصالية، وذلك من خلال مسح آراء عينة من المبحوثين قوامها (200) مبحوثٍ من فرنسا واسبانيا ومنطقة الباسك الاسبانية، وأثبتت نتائج الدراسة وجود تأثيرات قوية لعملية دوامة الصمت على المبحوثين القريبين جغرافيا وثقافيا من المجموعة.

وسعت دراسة براون و وويلتش Brown and Welch 2004[12] لاختبار فرضيات دوامة الصمت بالتطبيق على مسألة التصورات المرتبطة بالإسلام بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المبحوثين عموما اعتقدوا أن الآخرين اعتبروا الإسلام أقل سلاما مما اعتقدوه هم أنفسهم، ومالوا إلى تأكيد الخوف من العواقب السلبية لإبداء آرائهم ومعتقداتهم تلك بشكل علني.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة اختبار دوامة الصمت بشأن مدى استعداد المبحوثين إبداء آرائهم علانية بشأن أداء الحكومة في السياق اليمني، من خلال التعرف على مدى تأثير اتجاه الرأي السائد في الصحافة اليمنية والجماعة المرجعية والمجتمع على تشكيل اتجاهات الجمهور نحو الأداء الحكومي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الاتجاه السائد في الصحافة اليمنية نحو أداء حكومة الوفاق الوطني.
- التعرف على الاتجاه السائد في المجتمع المدرك لدى المبحوثين بشأن أداء حكومة الوفاق الوطني.
- التعرف على الاتجاه السائد في الجماعة المرجعية المدرك لدى المبحوثين من خلال اتصالاتهم الشخصية بشأن أداء حكومة الوفاق الوطني.
- التعرف على الاتجاه السائد في الصحافة اليمنية المدرك لدى المبحوثين بشأن أداء حكومة الوفاق الوطني.
- التعرف على تأثير الاتجاه السائد نحو أداء حكومة الوفاق الوطني في تشكيل اتجاهات المبحوثين.
- التعرف على المتغيرات المؤثرة على استعداد الأفراد للتعبير عن آرائهم علانية بشأن أداء حكومة الوفاق الوطني.

تساؤلات الدراسة:

1- ما ترتيب القضايا المرتبطة بأداء حكومة الوفاق الوطني في الصحف (عينة الدراسة) وفقا لأهميتها؟
2- ما مدى الاتفاق أو الاختلاف في ترتيب القضايا المرتبطة بأداء حكومة الوفاق الوطني بين الصحف (عينة الدراسة)؟
3- ما الاتجاه السائد في الصحف (عينة الدراسة) نحو أداء حكومة الوفاق الوطني تجاه القضايا الراهنة؟
4- ما ترتيب القضايا المرتبطة بأداء حكومة الوفاق الوطني لدى الجمهور (عينة المبحوثين) وفقا لأهميتها؟

5- ما مدى الاتفاق أو الاختلاف في ترتيب القضايا المرتبطة بأداء حكومة الوفاق الوطني بين الصحف والجمهور؟

فروض الدراسة:

1- توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين إدراك المبحوثين للاتجاه السائد في الصحف (عينة الدراسة) نحو أداء حكومة الوفاق الوطني واتجاهاتهم نحوها.
2- توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين إدراك المبحوثين للاتجاه السائد في المجتمع نحو أداء حكومة الوفاق الوطني واتجاهاتهم نحوها.
3- توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين إدراك المبحوثين للاتجاه السائد في الجماعة المرجعية نحو أداء حكومة الوفاق الوطني واتجاهاتهم نحوها.
4- توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين استعداد المبحوثين للتعبير عن آرائهم علانية بشأن أداء حكومة الوفاق الوطني ومعدل الخوف العام.
5- توجد علاقة دالة إحصائياً بين استعداد المبحوثين للتعبير عن آرائهم علانية بشأن أداء حكومة الوفاق الوطني والمتغيرات الديموغرافية الآتية: العمر، الجنس، المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي الاجتماعي.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، وتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في الجمهور اليمني، وجرى اختيار عينة عشوائية قوامها (106) مفردة بأمانة العاصمة، فيما تمثل مجتمع الدراسة التحليلية في الصحافة اليمنية، وتم تمثيلها بعينة عشوائية من الصحف الرسمية والأهلية والحزبية، على النحو الآتي:

- صحيفة الثورة: صحيفة يومية سياسية رسمية، تأسست في 29 سبتمبر 1962، وتصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر بصنعاء.
- صحيفة الصحوة: صحيفة سياسية جامعة، تعبر عن حزب التجمع اليمني للإصلاح، صاحب الامتياز فيها هو: محمد عبدالله اليدومي – رئيس الحزب حالياً، وقد صدر العدد الأول منها في 11 ابريل 1985، بوصفها صحيفة أسبوعية مستقلة.

- صحيفة الأولى: صحيفة يومية سياسية مستقلة، صاحب الامتياز فيها نايف حسان، صدر العدد الأول منها في الأول من يناير 2011.

وقد بلغت عينة الأعداد الصحفية الخاضعة للدراسة (60) عدداً، تمثل الفترة (1 – 30) يونيو 2013، موزعة على النحو الآتي: (30) عددا من صحيفة الثورة، و (4) أعداد من صحيفة الصحوة، و (26) عددا من صحيفة الأولى*.

واعتمدت الدراسة على أداتي تحليل المحتوى والاستقصاء لجمع بيانات الدراسة، وقد صممت استمارة التحليل بهدف التعرف على القضايا المرتبطة بأداء الحكومة والاتجاه السائد نحوها، وتمثلت وحدة التحليل في الموضوع المعبر عن القضية، فيما تمثلت وحدة العد والقياس بالتكرار. أما الاتجاه السائد نحو أداء الحكومة، فقد جرى اعتباره ايجابيا إذا تضمن سياق النص ما يعبر عن التأييد الصريح لأداء الحكومة أو الإشادة بمواقفها أو الإخبار عن انجازاتها، واعتبر سلبيا إذا تضمن ما يعبر عن الرفض الصريح لأدائها أو نقداً لمواقفها أو إخباراً عن إخفاقاتها، واعتبر محايداً إذا لم يتضمن السياق أيا مما سبق.

أما استمارة الاستقصاء فتسعى إلى التعرف على اتجاهات المبحوثين نحو أداء الحكومة، والعوامل المؤثرة عليها، ومدى استعداد المبحوثين لإبداء آرائهم عن أداء الحكومة، وقد تضمنت ثلاثة أجزاء، تضم عددا من التساؤلات والمقاييس، على النحو الآتي:

الجزء الأول: اشتمل على اثني عشر سؤالاً، يتوزعون على ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول تكون من ستة أسئلة، خمسة منها مغلقة وسؤال واحد مفتوح، استهدفت الأسئلة الخمسة الأولى منها التعرف على الاتجاهات السائدة المدركة نحو أداء الحكومة، وذلك بقياس اتجاه المبحوث نحو القضية، والاتجاه السائد المدرك في الجماعة المرجعية عبر الاتصال الشخصي، وفي المجتمع، بالإضافة إلى الاتجاه المتوقع مستقبلاً. فيما تمحور السؤال السادس حول أولويات القضايا الراهنة التي يمكنه من خلالها تقييم أداء الحكومة والاستدلال على نجاحها أو إخفاقها، حيث طلب من المبحوثين ترتيبها بحسب درجة الأهمية من وجهة نظرهم من الأهم إلى الأقل أهمية، بحيث تأخذ القضية الأكثر أهمية رقم (1)، والتي تليها رقم (2) وهكذا. أما المحور الثاني، فاشتمل على سؤالين مغلقين، الأول يسعى للتعرف على مدى تعرض المبحوثين للصحف (عينة الدراسة) لمتابعة القضايا الراهنة، والثاني يقيس الاتجاه السائد المدرك نحو أداء الحكومة في الصحف (عينة الدراسة). فيما

اشتمل المحور الثالث على أربعة أسئلة مغلقة تتعلق بتقدير المبحوث لأهمية قضية الأداء الحكومي ومدى مشاركته الآخرين النقاش بشأنها وإبداء الرأي.

أما الجزء الثاني من الاستمارة فاشتمل على (18) عبارة، صممت لقياس ثلاثة عوامل مختلفة تؤثر في استعداد الأفراد للتعبير عن آرائهم علانية وتفضي إلى حدوث دوامة الصمت، توزعت على النحو الآتي: (7) عبارات تقيس الرقابة الذاتية للفرد اعتمادا على مقياس Willingness to Self – Censor المطور من قبل هايس Hayes 2005[13] ويعرف اختصارا WTSC، و(5) عبارات تقيس الخوف من العزلة الاجتماعية Fear of Social Isolation اعتمادا على مقياس هايس Hayes 2008[14] ويعرف اختصارا FSI، و(6) عبارات تقيس الخوف من التقييمات السلبية Fear of Negative Evaluation، اعتمادا على مقياس واتسون Watson 1969[15] ويعرف اختصارا FNE، وقد طلب من المبحوثين التعبير عن درجة موافقتهم على العبارات باختيار إحدى درجات مقياس ليكرت الثلاثي Point Likert Scale – 3, وقد رمزت كالتالي: أوافق (3 درجات)، محايد (درجتان)، لا أوافق (درجة واحدة)، باستثناء عبارة واحدة في كل من المقاييس الثلاثة فقد رمزت بطريقة عكسية، وقد بلغت قيمة معامل كرونباخ الإحصائي Cronbach's Alpha Coefficient لقياس درجة الموثوقية في مقياس الرقابة الذاتية 0,549 وكانت نسبة مصداقية المقياس 0,74، وفي مقياس الخوف من العزلة الاجتماعية بلغت 0,719 بنسبة مصداقية 0,85 ، وفي مقياس الخوف من التقييمات السلبية بلغت 0,653 بنسبة مصداقية 0,81، وهي مؤشرات إحصائية تدل على ارتفاع موثوقية المقياس وإمكانية الاعتماد عليه. أما الجزء الثالث من الاستمارة فيتعلق بالسمات الديموغرافية للمبحوثين، وضمت: الجنس، والعمر، والحالة التعليمية، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي[16].

وقد جرى تحكيم الاستمارتين علمياً، بعرضهما على عدد من أساتذة الإعلام في عدد من الجامعات اليمنية والعربية** للتأكد من كفاءتهما وصلاحيتهما للتطبيق، وفي ضوء ملاحظاتهم أجرى الباحث بعض التعديلات اللازمة، كما جرى اختبار ثباتهما بطريقة إعادة الاختبار على ما نسبته 10٪ من العينة. وتم تطبيق استمارة الاستقصاء على المبحوثين خلال الفترة (1 – 30) يوليو 2013.

نتائج الدراسة:

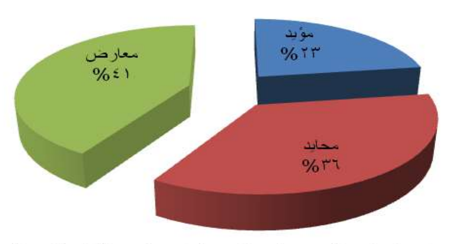
أولاً: السمات العامة للمبحوثين (عينة الدراسة)

تكونت عينة الدراسة الميدانية من (106) مبحوثا ومبحوثة، يشكل الذكور ما نسبته 77,4٪ والإناث 22,6٪، ينتمي أغلبهم لفئة الشباب بتدرج مراحلها العمرية، فيتوزعون ما بين 41,5٪ من الفئة العمرية (26–35) عاما، و 34,9٪ من فئة (36–45) عاما، و21,7٪ من الفئة (15–25) عاما، وأخيراً ما نسبته 1,9٪ من الفئة (46 عاما فأكثر). وتتسم العينة بنخبويتها، فنحو 67,9٪ من المبحوثين من حملة المؤهلات الجامعية، و 19,8٪ من ذوي التعليم العالي (ماجستير ودكتوراه)، مقابل 6,6٪ من ذوي التعليم الأساسي فأدنى، و 5,7٪ من ذوي التعليم الثانوي. لكن المستويات الاقتصادية الاجتماعية للمبحوثين تفاوتت ما بين 65,1٪ من ذوي المستوى المتوسط، و 22,6٪ من ذوي المستوى المنخفض، و 12,3٪ من ذوي المستوى المرتفع. أما من حيث تعرضهم للصحف، فيتضح أن 81٪ منهم يتعرضون لصحيفة الثورة، فيما يتعرض 45٪ منهم لصحيفة الأولى، و 36٪ لصحيفة الصحوة، مع اختلاف درجاته بين التعرض دائماً بنسبة 15٪، وأحياناً بنسبة 39٪.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية

تظهر نتائج الدراسة أن ما نسبته 41,5٪ من المبحوثين يعارضون أداء حكومة الوفاق الوطني، مقابل أقلية من المبحوثين تشكل ما نسبته 22,6٪ يؤيدون أداء الحكومة وتعاطيها مع القضايا الراهنة، ويقولون بأنها أحرزت نجاحا ملموسا رغم التحديات، فيما التزم ما نسبته 35,8٪ موقف الحياد دون إبداء رأي معين.

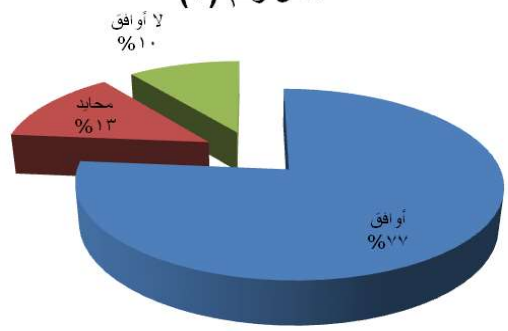
شكل رقم (٢)



توزيع اتجاهات المبحوثين نحو أداء حكومة الوفاق الوطني

ويعتقد ثلاثة أرباع المبحوثين 76,4٪ من العينة أن الأشخاص الذين يتشاركون معهم النقاش يعتقدون بعجز الحكومة عن معالجة القضايا الراهنة، فيما يؤكد بالمقابل ما نسبته 10,4٪ فقط من المبحوثين أن من يشاركونهم النقاش لا يعتقدون بعجز الحكومة، بل يعتبرونها حكومة إنقاذ وطني أثبتت جدارتها في إدارة شؤون البلاد رغم اضطراب الأوضاع، والتزم ما نسبته 13,2٪ الحياد لعدم تمكنهم ترجيح اتجاه الرأي السائد الذي أدركوه في الجماعة المرجعية من خلال اتصالاتهم الشخصية بالآخرين.

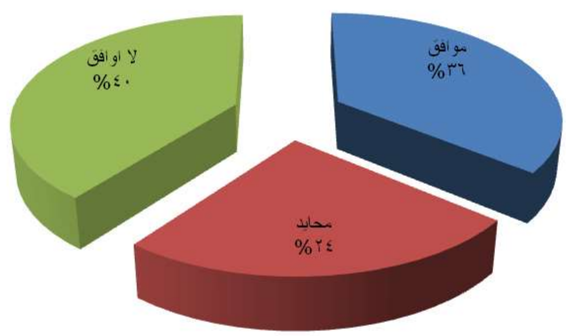
شكل رقم (٣)



توزيع الاتجاه السائد المدرك في جماعة الأصدقاء نحو أداء الحكومة طبقا للمبحوثين

من جانب آخر، أكد ما نسبته 35,8٪ من المبحوثين إدراكهم لاتجاه الرأي السائد لدى أغلبية المجتمع بأنه مؤيد لأداء الحكومة وتعاملها مع القضايا الراهنة، مقابل ما نسبته 39,6٪ من المبحوثين الذين استبعدوا تأييد الناس لأداء الحكومة، فيما التزم ما نسبته 24,5٪ من المبحوثين بالحياد لاستبعادهم إمكانية تحديد الاتجاه السائد لدى الغالبية من الناس بشأن أداء الحكومة.

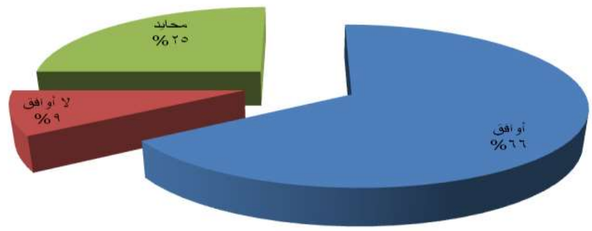
شكل رقم (٤)



توزيع الاتجاه السائد المدرك في المجتمع نحو أداء الحكومة طبقا للمبحوثين

وتوقع ما نسبته 66,1٪ من المبحوثين زيادة حالة الاستياء الشعبي من أداء الحكومة مستقبلا، فيما أكد ما نسبته 9,4٪ من المبحوثين تفاؤلهم بمستقبل الحكومة، واكتفى ما نسبته 24,5٪ بالحياد رفضاً لإمكانية التكهن بالرأي السائد المتوقع مستقبلا.

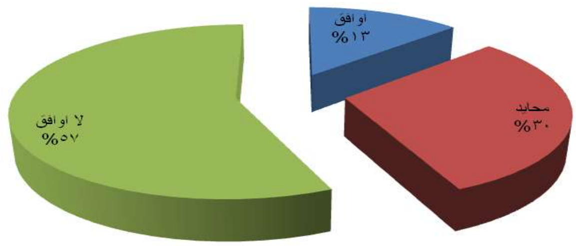
شكل رقم (٥)



الاتجاه المستقبلي المدرك في المجتمع بشأن زيادة الاستياء من أداء الحكومة طبقا للمبحوثين

كما استبعد ما نسبته 56,6٪ من المبحوثين إمكانية تعاظم شعبية الحكومة مستقبلا، في الوقت الذي رأى ما نسبته 13,2٪ أن شعبية الحكومة ستتعاظم أكثر في المستقبل القريب، لإدراك الناس نجاحها الملموس، فيما لم يبد ما نسبته 30,2٪ أي توقعات مستقبلية بشأن ذلك.

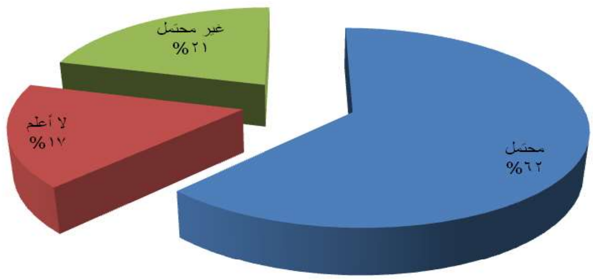
شكل رقم (٦)



الاتجاه المستقبلي المدرك في المجتمع بشأن تعاظم شعبية الحكومة طبقا للمبحوثين

ومع ذلك، فإن ما نسبته 62,3٪ من المبحوثين يبدون استعدادهم للمشاركة مستقبلا في نقاشات علنية لإبداء آرائهم بشأن أداء الحكومة في القضايا الراهنة مقابل 20,8٪ من المبحوثين أبدوا عدم استعدادهم للمشاركة، ولم يحسم ما نسبته 17٪ من المبحوثين قرارهم بشأن إمكانية المشاركة مستقبلاً في نقاش علني بشأن الأداء الحكومي.

شكل رقم (٧)



توزيع اتجاهات المبحوثين بشأن استعدادهم للمشاركة في نقاش علني عن قضية الأداء الحكومي

ثالثاً: نتائج الدراسة التحليلية

جدول رقم (1)

ترتيب القضايا المرتبطة بأداء حكومة الوفاق الوطني في الصحف اليمنية والجمهور

الأهمية / القضايا	الثورة			الصحوة			الأولى			الأولويات المركبة للصحف	الجمهور		
	ك	٪	ت	ك	٪	ت	ك	٪	ت		و	٪	ت
أعمال التخريب	21	9,6	5	2	5,9	5	3	3,1	8	8	186	18	2
الانفلات الأمني	33	15	3	11	32,4	1	29	30,5	1	1	283	27,4	1
الفساد	39	17,7	2	2	5,9	5	23	24,2	2	3	108	10,5	4
الوضع الاقتصادي	26	11,8	4	-	-	-	2	2,1	9	5	173	16,8	3
الخدمات العامة	40	18,1	1	-	-	-	4	4,2	7	2	72	7	5
تثبيت المتعاقدين ومطالب الموظفين	7	3,1	9	1	2,9	6	6	6,3	5	10	16	1,5	11
الصراع مع الحوثي	1	0,5	12	4	11,8	3	-	-	-	6	60	5,8	7
امتحانات الثانوية	20	9,1	6	1	2,9	6	5	5,2	6	8	32	3,1	8
معتقلو شباب الثورة	8	3,6	8	3	8,8	4	4	4,2	7	9	17	1,6	10

هيكلة الجيش والأمن	10	4,5	7	3	8,8	4	-	-	-	4	63	6,1	6
الوفاق السياسي	3	1,4	11	6	17,6	2	7	7,4	4	7	21	2	9
المغتربون بالسعودية	6	2,7	10	-	-	-	8	8,4	3	5	-	-	-
علاج جرحى الثورة	3	1,4	11	-	-	-	4	4,2	7	8	-	-	-
صنعاء القديمة	3	1,4	11	1	2,9	6	-	-	-	7	-	-	-
المجموع	220			34			95				1031		

أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية باستخدام معامل سبيرمان للارتباطات الرتبية Spearman Correlation Coefficient في الجدول رقم (1) عدم وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين أولويات الصحف الثلاث (عينة الدراسة) مما يعكس تباين أولويات الاهتمام الصحفي بالقضايا المرتبطة بأداء الحكومة خلافاً لما تفترضه النظرية. وبالنظر إلى بيانات الجدول السابق، يلاحظ تصدر قضية الخدمات العامة قائمة الأولويات في صحيفة الثورة، إذ جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة 18,1٪، تليها قضية الفساد في المرتبة الثانية بنسبة 17,7٪، والانفلات الأمني في المرتبة الثالثة بنسبة 15٪، والأوضاع الاقتصادية في المرتبة الرابعة بنسبة 11,8٪، فيما جاءت قضية التخريب في المرتبة الخامسة بنسبة 9,6٪، لتتلوها على الترتيب قضايا امتحانات الثانوية، وهيكلة الجيش والأمن، واعتقال شباب الثورة، وتثبيت المتعاقدين ومطالب الموظفين، وترحيل المغتربين اليمنيين من السعودية، وأخيرا قضايا الوفاق السياسي، وعلاج جرحى الثورة، وتحذيرات اليونسكو بشطب مدينة صنعاء من قائمة التراث العالمي.

في حين تصدرت قضية الانفلات الأمني المرتبة الأولى في صحيفة الصحوة وبنسبة 32,4٪، تليها قضية الوفاق السياسي ثانياً بنسبة 17,6٪، وقضية الصراع مع الحوثي ثالثاً بنسبة 11,8٪, وجاءت قضيتا المعتقلين من شباب الثورة وهيكلة الجيش والأمن في المرتبة الرابعة وبنسبة 8,8٪ لكل منهما، وكذا قضيتا التخريب والفساد في المرتبة الخامسة بنسبة 5,9٪ لكل منهما، فيما حلت قضايا تثبيت المتعاقدين ومطالب الموظفين وامتحانات الثانوية ومدينة صنعاء القديمة في المرتبة السادسة والأخيرة بنسبة 2,9٪ لكل منهم، وخلت قائمة أولويات الصحوة من تناول قضايا الأوضاع الاقتصادية والخدمات العامة وترحيل المغتربين وعلاج جرحى الثورة. بالمقابل، يلاحظ أن قضية

الانفلات الأمني تصدرت قائمة الأولويات الصحفية في صحيفة الأولى بنسبة 30,5٪، تليها قضايا الفساد ثانيا بنسبة 24,2٪، وترحيل المغتربين ثالثا بنسبة 8,4٪، والوفاق السياسي رابعا بنسبة 7,4٪، وتثبيت المتعاقدين ومطالب الموظفين خامسا بنسبة 6,3٪، وأعقبها على الترتيب قضايا الامتحانات والخدمات العامة ومعتقلي الثورة وعلاج الجرحى وأعمال التخريب وتدهور الوضع الاقتصادي، فيما خلت قائمة الأولويات من تناول قضايا الصراع مع الحوثي وهيكلة الجيش والأمن وتحذيرات اليونسكو بشأن مدينة صنعاء القديمة.

وبالنسبة للعلاقة بين ترتيب القضايا المرتبطة بأداء الحكومة وفقا لأهميتها النسبية لدى كلا من الجمهور والصحف اليمنية، يظهر اختبار معامل سبيرمان عدم وجود أي علاقة ارتباط دالة إحصائيا بينهما، مما يعني فشل الصحف (عينة الدراسة) مجتمعة في ترتيب أولويات الجمهور بشأن القضايا المتعلقة بأداء الحكومة. وباستعراض قائمتي أولويات الاهتمام لدى كلا من الجمهور والصحف مجتمعة يتبين وجود تباين واضح في ترتيب أولويات القضايا لكل منهما، إذ يلاحظ تصدر قضية الانفلات الأمني قائمة أولويات الجمهور، حيث جاءت في المرتبة الأولى بوزن نسبي يمثل ما نسبته 27,4٪ من مجموع الأوزان النسبية، تليها قضية التخريب ثانيا بما نسبته 18٪، وجاءت ثالثا قضية الأوضاع الاقتصادية بما نسبته 16,8٪، وحلت رابعا قضية الفساد بما نسبته 10,5٪، ثم جاءت قضية سوء الخدمات العامة خامسا بما نسبته 7٪، فيما تفاوتت أوزان بقية القضايا بالترتيب، هيكلة الجيش والأمن، والصراع مع جماعة الحوثي، وامتحانات الثانوية، والوفاق السياسي، وأخيرا قضية معتقلي الثورة، فيما خلت قائمة أولويات الجمهور من أي إشارة لقضايا ترحيل المغتربين اليمنيين من السعودية، وعلاج جرحى الثورة، وتحذيرات اليونسكو بشأن مدينة صنعاء القديمة.

وبالنظر إلى قائمة الأولويات المركبة للصحف (عينة الدراسة) مجتمعة[17] ، يلاحظ اتفاقها مع أولويات الجمهور في تصدر قضية الانفلات الأمني المرتبة الأولى فقط واختلافها في ترتيب بقية القضايا، حيث جاءت قضية الخدمات العامة في المرتبة الثانية، والفساد ثالثا، وهيكلة الجيش رابعا، فيما جاء تدهور الأوضاع الاقتصادية وترحيل المغتربين اليمنيين من السعودية خامسا، والصراع مع جماعة الحوثي سادسا، يليها على الترتيب كلاً من قضيتي الوفاق السياسي وتحذيرات اليونسكو بشأن صنعاء القديمة، وقضايا التخريب وامتحانات الثانوية ومعالجة جرحى الثورة، وقضية معتقلي الثورة، وأخيرا تثبيت المتعاقدين ومطالب الموظفين. أما بالنسبة لترتيب أولويات القضايا على المستوى الفردي لكل صحيفة، فقد أظهر اختبار معامل سبيرمان عدم وجود علاقة دالة إحصائيا بين

أياً من أولويات تلك الصحف وأولويات الجمهور. ويمكن تفسير ذلك في ضوء عدد من العوامل، أبرزها طبيعة القضية وارتباطها باحتياجات الجمهور، وتأثير الاتجاه السياسي للصحيفة ودرجة مصداقيتها وموثوقيتها لدى الجمهور، بالإضافة إلى تأثير متغير الانتماء السياسي للأفراد.

جدول رقم (2)

توزيع اتجاهات الصحف نحو أداء حكومة الوفاق الوطني

الصحيفة / الاتجاه	الثورة		الصحوة		الأولى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
سلبي	64	29,1	14	41,2	66	69,5	144	41,3
محايد	30	13,6	11	32,4	14	14,7	55	15,8
ايجابي	126	57,3	9	26,5	15	15,8	150	43
المجموع	220	100	34	100	95	100	349	100
قيمة كا^2 61,810			درجة الحرية 4			المعنوية 0,000		
قيمة معامل التوافق 0,388						المعنوية 0,000		

تشير نتائج اختبار الاستقلالية (كا^2) Chi-Square Test في الجدول رقم (2) إلى وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين الصحف (عينة الدراسة) وفقاً للاتجاه السائد نحو أداء الحكومة، مما يعني أن المتغيرين غير مستقلين، حيث كانت قيمة كا^2 61,810 دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0,000، ويظهر معامل التوافق Contingency Coefficient لقياس اتجاه العلاقة وشدتها أن العلاقة بين المتغيرين متوسطة الشدة، حيث بلغت قيمة المعامل 0,388 عند مستوى المعنوية 0,000. وتدل هذه العلاقة على وجود تماثل نسبي بين اتجاهات الصحف نحو أداء الحكومة رغم تباين مراتب أولوياتها الصحفية، مما يعبر عن الاتجاه السائد في الصحف على نحوٍ يتماشى مع افتراض نظرية دوامة الصمت بشأن وجود اتجاه متسق بين وسائل الإعلام تجاه القضايا المختلفة.

ويلاحظ من بيانات الجدول أن أكثر من نصف الموضوعات المنشورة في صحيفة الثورة عن أداء الحكومة اتسمت بالطابع الايجابي، وشكلت ما نسبته 57,3٪، يليها الموضوعات ذات الطابع السلبي بما نسبته 29,1٪، فيما اتسمت ما نسبته 13,6٪ من الموضوعات المنشورة في الصحيفة بالطابع المحايد. بالمقابل، يلاحظ وجود أكثر من ثلثي الموضوعات المنشورة في صحيفة الأولى عن أداء الحكومة تتسم بالطابع السلبي، حيث شكلت ما نسبته 69,5٪، فيما جاءت الموضوعات الايجابية بما نسبته 15,8٪، والموضوعات المحايدة بما نسبته 14,7٪، مما يعكس

غلبة الاتجاه السلبي على نحو مسيطر في صحيفة الأولى، خلافاً لصحيفة الصحوة التي تبدو النسب متقاربة في تمثيل الاتجاهات الثلاثة، وإن كان الاتجاه السلبي يبدو متفوقاً بفارق ضئيل، حيث جاءت الموضوعات ذات الاتجاه السلبي بما نسبته 41,2٪، والموضوعات المحايدة بما نسبته 32,4٪، والموضوعات الايجابية بما نسبته 26,5٪. ومما سبق يمكن القول أن هناك اتجاهاً سلبياً سائداً نحو أداء الحكومة في صحيفتي الأولى والصحوة، واختلافه بالنسبة لصحيفة الثورة التي غلب عليها الاتجاه الايجابي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بالنظر إلى نمط الملكية الرسمية للصحيفة التي تجعل منها منبرا إعلاميا لدعم توجهات الحكومة وسياساتها الرسمية.

رابعاً: مدى وجود علاقة ارتباط بين إدراك الجمهور للاتجاه السائد في الصحافة اليمنية نحو أداء حكومة الوفاق واتجاهاتهم نحوها.

جدول رقم (3)

العلاقة بين اتجاه المبحوثين نحو أداء الحكومة وإدراكهم للاتجاه السائد في الصحف

	اتجاه الجمهور / الاتجاه المدرك	مؤيد		محايد		معارض		المجموع		قيمة كا^{2}	درجة الحرية	المعنوية
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			
صحيفة الثورة	مؤيدة	18	75	29	76,3	34	77,3	81	76,4	0,053	2	0,974
	محايدة	6	25	9	23,7	10	22,7	25	23,6			
	معارضة	-	-	-	-	-	-	-	-			
	المجموع	24	100	38	100	44	100	106	100			
صحيفة الصحوة	مؤيدة	17	70,8	20	52,6	33	75	70	66	7,548	4	0,110
	محايدة	5	20,8	13	34,2	5	11,4	23	21,7			
	معارضة	2	8,3	5	13,2	6	13,6	13	12,3			
	المجموع	24	100	38	100	44	100	106	100			
صحيفة الأولى	مؤيدة	-	-	2	5,3	5	11,4	7	6,6	6,365	4	0,174
	محايدة	13	54,2	10	26,3	14	31,8	37	34,9			
	معارضة	11	45,8	26	68,4	25	56,8	62	58,5			
	المجموع	24	100	38	100	44	100	106	100			

تشير نتائج اختبار (كا^{2}) في الجدول رقم (3) إلى عدم وجود علاقة بين إدراك الجمهور للاتجاه السائد في الصحف (عينة الدراسة) واتجاهه نحو أداء الحكومة، فإدراك المبحوثين للاتجاه السائد في كلٍ من صحيفتي الثورة والصحوة على أنه مؤيد أو إدراكهم للاتجاه السائد في صحيفة الأولى على أنه معارض لم يوثر على اتجاههم نحو أداء الحكومة. ففي حين بلغت نسبة المعارضين لأداء الحكومة ما نسبته 41,9٪ من المبحوثين فإن من وصفوا الاتجاه السائد في

صحيفة الثورة بالاتجاه المؤيد لأداء الحكومة منهم بلغ نسبة 76,4٪ مقابل الاتجاه المحايد بما نسبته 23,6٪، ولم يصف أياً من المبحوثين اتجاه صحيفة الثورة بالاتجاه المعارض لأداء الحكومة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بالنظر لإدراك الجمهور لاتجاه الصحيفة وطبيعة ملكيتها الرسمية.

أما بالنسبة للاتجاه السائد المدرك في صحيفتي: الصحوة والأولى نحو أداء الحكومة، فقد تباينت النتائج، حيث يعتقد ما نسبته 66٪ من المبحوثين أن اتجاه صحيفة الصحوة مؤيد لأداء الحكومة، مقابل ما نسبته 21,7٪ للاتجاه المحايد، وما نسبته 12,3٪ للاتجاه المعارض. فيما يعتقد ما نسبته 58,5٪ من المبحوثين أن اتجاه صحيفة الأولى معارض لأداء الحكومة، وما نسبته 34,9٪ للاتجاه المحايد، وما نسبته 6,6٪ للاتجاه المؤيد. والملاحظ أن المبحوثين وإن استطاعوا إدراك اتجاهات الصحف (عينة الدراسة) نحو أداء الحكومة إلى حد كبير، لكن ذلك الإدراك لم يثبت ارتباطه إحصائيا باتجاهات الجمهور نحوها، مثلما لم يرتبط تعرضهم للصحف بعلاقة باتجاهاتهم نحو أداء الحكومة أو حتى بإدراكهم لاتجاهات الصحف نحوها. وبذلك تختلف هذه النتيجة مع افتراض نيومان الذي يؤكد على أن الأفراد سيتحركون في الاتجاه الذي تدعمه وسائل الإعلام، وبالتالي يتكون الرأي العام بما يتفق والأفكار التي تقدمها وسائل الإعلام.

خامساً: مدى وجود علاقة ارتباط بين إدراك الجمهور للاتجاه السائد في المجتمع نحو أداء الحكومة واتجاهاتهم نحوها.

جدول رقم (4)

العلاقة بين اتجاه الجمهور نحو أداء الحكومة وإدراكه للاتجاه السائد في المجتمع

الاتجاه السائد / اتجاه الجمهور	موافق		محايد		غير موافق		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مؤيد	17	70,8	3	12,5	4	16,7	24	100
محايد	19	50	12	31,6	7	18,4	38	100
معارض	2	4,5	11	25	31	70,5	44	100
المجموع	38	35,9	26	24,5	62	58,5	106	100
قيمة كا^2 42,592			درجة الحرية 4				المعنوية 0,000	
قيمة التوافق 0,535							المعنوية 0,000	

تظهر نتائج اختبار ($كا^2$) في الجدول رقم (4) وجود علاقة ارتباط دالة إحصائية بين إدراك الأفراد (المبحوثين) للاتجاه السائد في المجتمع نحو أداء حكومة الوفاق الوطني واتجاهاتهم نحوها، حيث بلغت قيمة $كا^2$ 42,592 وهي قيمة دالة إحصائيا عند درجة حرية 4 ومستوى المعنوية 0,000، وبلغت قيمة معامل التوافق لقياس قوة العلاقة بين المتغيرين 0.535 عند مستوى المعنوية 0,000 ما يشير إلى قوة العلاقة بينهما. ويلاحظ من بيانات الجدول السابق أن ثلثي المبحوثين المعارضين لأداء الحكومة بنسبة 70,5 ٪ يعتقدون أن معظم الناس لا يؤيدون أداء الحكومة. بالمقابل، تشير النتائج أيضاً إلى أن ما نسبته 70,8٪ ممن يؤيدون أداء الحكومة يعتقدون أن معظم الناس في الوقت الحاضر أكثر تأييداً للحكومة، مما يعكس تأثير النظام المعرفي والإدراكي للفرد عن عالمه وقضاياه على رؤيته لما يحيط به وما يدور حوله. وهذه النتيجة تتفق مع نظرية دوامة الصمت فيما يتعلق بمحاولة الأفراد إتباع رأي الأغلبية سعياً للتوحد معهم، وتفادي العزلة الاجتماعية نتيجة تعارض ما قد يعتقدونه مع اتجاه الرأي السائد في المجتمع18.

سادساً: مدى وجود علاقة ارتباط بين إدراك المبحوثين للاتجاه السائد في الجماعة المرجعية عبر الاتصال الشخصي نحو أداء الحكومة واتجاهاتهم نحوها.

جدول رقم (5)

العلاقة بين اتجاه الجمهور نحو أداء الحكومة وإدراكه للاتجاه السائد في الجماعة المرجعية

الاتجاه السائد / اتجاه الجمهور	موافق		محايد		غير موافق		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مؤيد	17	70,8	3	12,5	4	16,7	24	100
محايد	23	60,5	9	23,7	6	15,8	38	100
معارض	41	93,2	2	4,5	1	2,3	44	100
المجموع	81	76,4	14	13,2	11	10,4	106	100
قيمة $كا^2$ 13,411			درجة الحرية 4				المعنوية 0,009	
قيمة التوافق 0,335							المعنوية 0,009	

تشير نتائج اختبار ($كا^2$) في الجدول رقم (5) إلى وجود علاقة ارتباط بين اتجاهات المبحوثين (عينة الدراسة) نحو أداء الحكومة وإدراكهم للاتجاه السائد في الجماعة المرجعية عبر اتصالاتهم الشخصية بالآخرين، حيث بلغت قيمة $كا^2$ 13,411، وكانت دالة إحصائيا عند مستوى

المعنوية 0,009، كما يظهر معامل التوافق أن العلاقة متوسطة الشدة، حيث بلغت قيمة المعامل 0,335 عند مستوى المعنوية 0,009

يلاحظ من الجدول السابق أن ما نسبته 93,2٪ من المبحوثين المعارضين لأداء الحكومة أدركوا من خلال الاتصال الشخصي أن آراء الأشخاص الذين يشاركونهم النقاش بشأن أداء الحكومة كانت معارضة؛ لاعتقادهم بعجزها عن أداء مهامها، وهذه النتيجة تتفق مع ما تشير إليه نظرية دوامة الصمت من أن الأفراد يميلون إلى إدراك آراء الآخرين وفقاً لآرائهم الشخصية. لكن اللافت للانتباه أن 70,8٪ من المبحوثين المؤيدين لأداء الحكومة أدركوا أيضاً عبر اتصالاتهم الشخصية أن الاتجاه السائد لدى جماعة الأصدقاء والزملاء كان معارضاً للحكومة، مما يعبر عن استمرار النقاشات الشخصية في محيط الأسرة والأصدقاء للقضايا الخلافية رغم تباين الآراء بشأنها.

سابعاً: المتغيرات المؤثرة على استعداد أفراد الجمهور للتعبير العلني عن آرائهم تجاه أداء الحكومة.

1- العلاقة بين متغير الخوف والاستعداد للتعبير العلني على الآراء

جدول رقم (6)

العلاقة بين متغير الخوف العام والاستعداد للتعبير العلني على الآراء

	الرقابة الذاتية	الخوف من العزلة الاجتماعية	الخوف من التقييمات السلبية	الاستعداد للتعبير العلني
الرقابة الذاتية				
الخوف من العزلة الاجتماعية	- 0,027 0,390			
الخوف من التقييمات السلبية	* 0,171 0,040	** 0,376 0,000		
الاستعداد للتعبير العلني	- 0,138 0,079	- 0,066 0,251	* - 0,185 0,029	
** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0,01 * العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0,05				

تظهر نتائج الاختبارات الإحصائية لمعامل بيرسون للارتباط الخطي Pearson Correlation Coefficient في الجدول رقم (6) وجود علاقة عكسية دالة إحصائيا بين استعداد

المبحوثين للتعبير العلني عن آرائهم وخوفهم من التقييمات السلبية، حيث جاءت قيمة المعامل – 0,185 دالة عند مستوى 0,05، فكلما زاد خوف المبحوث من التقييمات السلبية تراجع مستوى استعداده للتعبير العلني عن آرائه. كما يلاحظ وجود علاقة طردية بين الرقابة الذاتية للفرد وخوفه من التقييمات السلبية، حيث جاءت قيمة المعامل 0,171 دالة عند مستوى 0,05، مما يشير إلى أن الرقابة الذاتية للفرد تتأثر سلبا وإيجابا بمستوى خوف الفرد من التقييمات السلبية للآخرين لآرائه.

وبالمثل، توجد علاقة ايجابية متوسطة الشدة دالة إحصائيا بين خوف الفرد من العزلة الاجتماعية وخوفه من التقييمات السلبية لآرائه، حيث جاءت قيمة المعامل 0,376 دالة إحصائيا عند مستوى 0,01، مما يشير إلى أن الفرد يتحاشى التقييمات السلبية لآرائه خشية التعرض للعزلة الاجتماعية. ويتضح مما سبق، أن خوف الفرد مما سيصدره الناس من أحكام تقييمية له يدفعه إلى فرض طوق من الرقابة الذاتية على نفسه وآرائه خشية التعارض والتناقض مع رأي الأغلبية في المجتمع وبالتالي الوقوع في عزلة وقطيعة من مجتمعه. وهذه النتيجة تتماشى مع ما افترضته نيومان بشأن خوف الأفراد من العزلة يدفعهم لمحاولة تقييم مناخ الرأي بحثا عن مؤشرات للرأي السائد في المجتمع.

2–العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين واستعدادهم للتعبير العلني

أ- النوع الاجتماعي

جدول رقم (7)

العلاقة بين متغير النوع الاجتماعي واستعداد الأفراد للتعبير العلني

النوع / الاستعداد	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
محتمل	52	63,4	14	58,3	66	62,3
لا أعلم	12	14,6	6	25	18	17
غير محتمل	18	22	4	16,7	22	20,8
المجموع	82	100	24	100	106	100
قيمة كا² 1,502		درجة الحرية 4			المعنوية 0,472	
قيمة التوافق 0,118					المعنوية 0,472	

تشير نتائج اختبار (كا²) في الجدول رقم (7) إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائيا بين متغير النوع الاجتماعي للمبحوثين واستعدادهم لإبداء آرائهم بشأن أداء الحكومة، وهذه النتيجة تأتي

خلافا لافتراضات نيومان التي أشارت إلى أن الذكور يميلون أكثر للتعبير العلني والمشاركة في النقاشات العامة مقارنة بالإناث.

ويلاحظ من الجدول السابق تقارب نسبتي المبحوثين الذكور والإناث الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة في نقاشات عامة لإبداء آرائهم نحو أداء الحكومة، ويمكن تفسير ذلك بحضور المرأة اليمنية في الحياة السياسية بشكل فاعل ومشاركتها ليس في النقاشات العامة فحسب وإنما في إحداث التغيير السياسي، وكان دورها حاضراً وبقوة في ثورة الربيع اليمني 2011.

ب- متغير العمر

جدول رقم (8)

العلاقة بين متغير العمر واستعداد الأفراد للتعبير العلني عن آرائهم

السن / الاستعداد	15 – 25		26 – 35		36 - 45		46 فأكثر		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
محتمل	10	43,5	28	63,6	27	73	1	50	66	62,3
لا أعلم	6	26,1	8	18,2	4	10,8	-	-	18	17
غير محتمل	7	30,4	8	18,2	6	16,2	1	50	22	20,8
المجموع	23	100	44	100	37	100	2	100	106	100
قيمة كا² 9,959				درجة الحرية 4				المعنوية 0,286		
قيمة التوافق 0,293								المعنوية 0,286		

تبين نتائج اختبار (كا²) في الجدول رقم (8) عدم وجود علاقة دالة إحصائيا بين متغير العمر (السن) للمبحوثين واستعدادهم للتعبير العلني بشأن قضية أداء الحكومة، وهو ما يتعارض مع افتراضات نيومان التي تشير إلى أن صغار السن يميلون إلى المشاركة في النقاشات العامة بشأن القضايا أكثر من غيرهم. وتظهر بيانات الجدول السابق العكس تماما، حيث تزيد نسبة من أبدوا استعدادهم للتعبير العلني عن آرائهم بشأن أداء الحكومة كلما تقدم العمر، كما تقل بالمقابل نسبة الذين لا يتوقعون مشاركتهم مستقبلا بتقدم العمر أيضاً.

ج- المستوى التعليمي

جدول رقم (9)

العلاقة بين متغير المستوى التعليمي للمبحوثين واستعدادهم للتعبير العلني عن آرائهم

السن / الاستعداد	أساسي فأقل		ثانوية		جامعي		دراسات عليا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
محتمل	4	57,1	28	63,6	27	73	15	71,4	66	62,3
لا أعلم	-	-	8	18,2	4	10,8	2	9,5	18	17
غير محتمل	3	42,9	8	18,2	6	16,2	4	19,1	22	20,8
المجموع	7	100	44	100	37	100	21	100	106	100
قيمة كا^2 8,402				درجة الحرية 4				المعنوية 0,590		
قيمة التوافق 0,271								المعنوية 0,590		

تدل نتائج الاختبار (كا^2) في الجدول رقم (9) على عدم وجود علاقة دالة إحصائيا بين متغير المستوى التعليمي للمبحوثين واستعدادهم للتعبير العلني بشأن أداء الحكومة، مما يعني اختلاف هذه النتيجة أيضاً مع افتراضات نظرية دوامة الصمت التي تشير إلى أن الأفراد ذوي المستوى التعليمي العالي سيكونون أكثر استعداداً لإبداء آرائهم والتعبير عنها بعلانية قياساً بغيرهم. وتظهر البيانات السابقة تقارباً ملحوظاً بين نسب الأفراد المتوقع مشاركتهم في نقاشات عامة بشأن الأداء الحكومي وفقاً لمستوياتهم التعليمية، مع ملاحظة أن النسب تزيد بتقدم المستوى التعليمي، ولكن ذلك يبقى في حدود التفاوت الطفيف دون إثبات أي علاقة ارتباطية بين المتغيرين.

د- المستوى الاقتصادي الاجتماعي

جدول رقم (10)

العلاقة بين متغير المستوى الاقتصادي الاجتماعي والاستعداد للتعبير العلني

السن / الاستعداد	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
محتمل	11	45,8	46	66,7	9	69,2	66	62,3
لا أعلم	6	25	11	15,9	1	7,7	18	17
غير محتمل	7	29,2	12	17,4	3	23,1	22	20,8
المجموع	24	100	69	100	13	100	106	100
قيمة كا^2 4,198			درجة الحرية 4				المعنوية 0,380	
قيمة التوافق 0,195							المعنوية 0,380	

تشير نتائج اختبار (كا^2) في الجدول رقم (10) إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائيا بين متغير المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمبحوثين واستعدادهم للتعبير العلني بشأن أداء الحكومة، وهو ما يختلف مع ما افترضته نيومان بشأن ميل الأفراد ذوي المستويات الاقتصادية الاجتماعية الوسطى والعليا للحوار والمشاركة في نقاشات علنية أكثر من غيرهم. ومع ذلك يمكن ملاحظة تقارب نسبتي ذوي المستويات المتوسطة والعليا وتفوقها على نسبة ذوي المستوى المنخفض ممن يتوقعون مشاركتهم مستقبلا في نقاشات عامة، لكن يلاحظ بالمقابل تقارب نسبتي المبحوثين الذين لا يتوقعون مشاركتهم مستقبلا من ذوي المستويات المرتفعة مع ذوي المستويات المنخفضة. وإجمالاً فإن نتائج الاختبارات الإحصائية لم تقدم دعما علميا يثبت صحة هذا الفرض طبقا للنظرية.

ثامناً: العلاقة بين متغيرات الرأي والاستعداد للتعبير العلني نحو أداء الحكومة

جدول رقم (11)

العلاقة بين متغيرات الرأي والاستعداد لإبداء الرأي والتعبير العلني

	اتجاه الرأي الشخصي	الرأي السائد في الجماعة المرجعية	الرأي السائد في المجتمع	الرأي السائد المتوقع مستقبلا	التعرض للصحف	الاستعداد للتعبير العلني
اتجاه الرأي الشخصي						
الرأي السائد في الجماعة المرجعية	**0,254- 0,009					
الرأي السائد في المجتمع	**0,576 0,000	**0,370- 0,000				
الرأي السائد المتوقع مستقبلا	**0,379 0,000	**0,314- 0,001	**0,400 0,000			
التعرض للصحف	0,005 0,479	0,054 0,291	- 0,048 0,313	0,062 0,262		
الاستعداد للتعبير العلني	0,055- 0,574	**0,264 0,006	*0,206- 0,035	0,072 0,462	** 0,251 0,005	

** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0,01
* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0,05

يظهر اختبار معامل بيرسون في الجدول رقم (11) وجود علاقات ارتباط دالة إحصائيا، إذ أن الرأي الشخصي للمبحوثين بشأن مدى تأييدهم لأداء الحكومة قد ارتبط إيجابا بإدراكهم للرأي السائد لدى الأغلبية في المجتمع، حيث جاءت قيمة المعامل 0,576 دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0,000، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية متوسطة القوة بين المتغيرين، فكلما أدرك الفرد أن الرأي السائد في المجتمع هو التأييد للحكومة كان رأي الفرد مؤيد كذلك والعكس صحيح. كما ارتبط رأي الفرد كذلك بمدى إدراكه للرأي المتوقع مستقبلا عن أداء الحكومة، حيث جاءت قيمة المعامل 0,379 دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0,000، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية متوسطة القوة بين المتغيرين.

بالمقابل، يلاحظ ارتباط الاستعداد للحديث العلني عن أداء الحكومة بإدراك المبحوثين لاتجاه الرأي السائد في الجماعة المرجعية متوافقا مع اتجاهاتهم الشخصية، حيث بلغت قيمة المعامل 0,264 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0,006، ومع إدراكهم للرأي السائد في المجتمع، حيث بلغت قيمة المعامل −0,206وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0,035 ، فكلما أدرك الفرد أن رأي الأغلبية في المجتمع معارض لأداء الحكومة كلما أبدى استعداده للمشاركة في النقاشات العلنية بهذا الشأن. كذلك ارتبط استعدادهم للتعبير العلني بعلاقة طردية مع مدى تعرضهم للصحف، حيث جاءت قيمة المعامل 0,251 دالة عند مستوى 0,01، فكلما زاد مستوى تعرض الأفراد للصحف ارتفع مستوى استعدادهم للتعبير العلني عن الرأي، ويمكن فهم هذه العلاقة في إطار دور الصحافة في تزويد الجمهور بالمعلومات التي يحتاج لمعرفتها عن القضية ليتمكن في ضوئها من تقييم الموقف العام من القضية.

الخلاصة:

تثبت نتائج الدراسة أن استعداد الفرد لإبداء الرأي والنقاش العلني بشأن أداء الحكومة ارتبط إيجابا بإدراكه للاتجاه السائد عبر الاتصال الشخصي الذي يقول بعجز الحكومة، كما ارتبط سلبا بإدراكه للاتجاه السائد في المجتمع الذي يرى أن أغلبية المجتمع مؤيدة للحكومة، وكذلك ارتبط باتجاهات المبحوثين المعارضة لأداء الحكومة. مما يعني أن الأفراد الذين أبدوا استعدادهم للنقاش العلني بشأن أداء الحكومة باعتبارهم يمثلون رأي الأغلبية في المجتمع هم أشخاص يعارضون أداء الحكومة، وأدركوا من خلال اتصالاتهم الشخصية أن معظم من يتحدثون معهم يعتقدون بعجز

الحكومة وإخفاقها في إدارة شئون البلاد، ويعتقدون أن أغلبية المجتمع تتفق معهم في معارضة أداء الحكومة.

بالمقابل، يتضح أن اتجاهات المؤيدين لأداء الحكومة ارتبطت إيجابا بإدراكهم للاتجاه السائد في المجتمع على أنه مؤيد للحكومة، وكذلك بإدراكهم للاتجاه السائد المتوقع مستقبلا بزيادة شعبية الحكومة، كما ارتبط سلبا بإدراكهم من خلال الاتصال الشخصي بأن معظم من يتحدثون معهم يعتقدون بعجز الحكومة، مما يعني تأثر اتجاهاتهم المؤيدة للحكومة بإدراكهم للاتجاه السائد في المجتمع وفي الجماعة المرجعية على أنه مؤيد للحكومة، ولم يثبت إحصائيا أن الرأي الشخصي للأفراد المؤيدين لأداء الحكومة ارتبط إيجابا بالرغبة في إبداء الرأي والتعبير العلني عنه، مما يشير إلى تشكل دوامة الصمت في صف المؤيدين لأداء الحكومة، باعتبارهم ينتمون لرأي الأقلية.

وفي هذا السياق، يمكن التأكيد أيضاً على أن رغبة الأفراد واستعدادهم للتعبير العلني بشأن الأداء الحكومي لم يثبت تأثرها بإدراكهم للرأي السائد في الصحف اليمنية، وإنما تأثرت بعاملين أساسيين، هما: الاتجاه السائد المدرك في الجماعات المرجعية عبر الاتصال الشخصي، والمدرك في المجتمع أيضاً. وتؤكد هذه النتيجة أهمية الاتصالات الشخصية بين أفراد المجتمع وقوة تأثيرها على تشكيل اتجاهاتهم وأحكامهم بشأن القضايا وعلى حركة الرأي العام، حيث تكون عمليات التأثير من خلال الجماعة أكثر قوة من غيرها من المؤثرات19.

المراجع:

[1] - دنيس ماكويل وسفن ويندل: **نماذج الاتصال في الدراسات الإعلامية**، تعريب: حمزة أحمد بيت المال (الرياض: الفرزدق للطباعة والنشر، 1418) ص174.

[2] - دنيس ماكويل: **الإعلام وتأثيراته .. دراسات في بناء النظرية الإعلامية**، تعريب: عثمان العربي (الرياض: دار الشبل، 1992) ص192.

[3] - Elisabeth Noelle-Neumann, The Spiral of Silence.. A Theory of Public Opinion, **Journal of Communication**, Vol. 24, No. 2, 1974, p. 44

[4] - دنيس ماكويل وسفن ويندل: **مرجع سابق**، ص ص 175 - 176.

[5] - محمد عبد الحميد: **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط3 (القاهرة: عالم الكتب، 2004)، ص ص 356 - 357.

[6] - علاء عبد المجيد يوسف الشامي، دور الخطاب الديني في وسائل الاتصال في تشكيل اتجاهات الشباب المصري نحو القضايا السياسية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة القاهرة, كلية الإعلام، 2006)

[7] - شيماء ذو الفقار حامد, دور المادة الإخبارية في التليفزيون المصري في تشكيل اتجاهات طلاب الجامعة نحو أداء الحكومة, **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة, كلية الإعلام, 2000)

[8] - عادل عبد الغفار, أثر الراديو والتليفزيون في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل, **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة القاهرة, كلية الإعلام, 2000)

9 - Kim, Sei-Hill. "Spiral of Silence and Genetically Modified (GM) Foods in South Korea" **Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association**, Sheraton Phoenix Downtown, Phoenix, AZ, May 24, 2012, Available on http://citation.allacademic.com/meta/p553268_index.html, Date of search in April 18, 2013.

[10] - Liu, Xudong. and Fahmy, Shahira. "Testing the Spiral of Silence in the Virtual World: Monitoring Opinion-Climate Online and Individuals' Willingness to Express Personal Opinions in Online Versus Offline Settings" **Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association**, Marriott, Chicago, IL, May 20, 2009, Available on http://citation.allacademic.com/meta/p297660_index.html , Date of search in April 18, 2013.

11 - Spencer, Anthony. and Croucher, Stephen. "Spiral of Silence and the Terrorist Group ETA: An Analysis of Perceptions in France in Spain" **Paper presented at the annual meeting of the NCA 93rd Annual Convention**, TBA, Chicago, IL, Nov 15, 2007, Available on http://citation.allacademic.com/meta/p195268_index.html , Date of search in April 18, 2013.

12 - Brown, William. and Welch, Shyla. "Post-September 11th Perceptions of Islam and the Spiral of Silence" **Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association**, New Orleans Sheraton, New Orleans, LA, May 27, 2004, Available on http://citation.allacademic.com/meta/p112976_index.html, Date of search in April 18, 2013.

* - اعتادت صحيفة الأولى إصدار عدد مزدوج ليومي الخميس والجمعة كل أسبوع خلال فترة الدراسة.

[13] - Hayes, A. F., Glynn, C. J., & Shanahan, J. Willingness to self-censor: A construct and measurement tool for public opinion research, **International Journal of Public Opinion Research**, No. 17, 2005, pp. 298 - 323.

[14] - Hayes, A. F., Matthes, J., Hively, M. H., & Eveland, W. P. Jr. In search of the climate of opinion: A new (and novel) test of spiral of silence theory. **Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication**, Chicago, IL. 2008.

[15] - Watson, D., & Friend, R. 'Measurement of social evaluative anxiety', **Journal of Consulting and Clinical Psychology**, No. 33, 1969, pp. 448 - 458.

[16] - جرى حساب المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمبحوث من خلال معادلة حسابية، يتم فيها جمع قيم ستة متغيرات ديموغرافية مع بعض، هي: الحالة التعليمية، الحالة الوظيفية، حالة السكن، نوع المسكن، الدخل الشهري، الإعالة الشهرية، امتلاك سيارة، حيث وضعت قيم ترتيبية لفئات كل متغير منها، ثم يقسم المجموع الكلي على ثلاثة ليعكس الناتج المستوى الاقتصادي الاجتماعي لكل مبحوث.

** - أسماء الإخوة المحكمون على النحو الآتي:

- الدكتور/ عبد الرحمن الشامي - أستاذ الاتصال المشارك، وعميد كلية الإعلام بجامعة صنعاء.
- الدكتور/ يوسف الفيلكاوي - أستاذ الإعلام المشارك، ورئيس قسم الإعلام بجامعة الكويت.
- الدكتور/ عبد الباسط الحطامي - أستاذ الإعلام المساعد بجامعتي صنعاء وعجمان.
- الدكتور/ يوسف سلمان - أستاذ الإعلام المساعد، ورئيس قسم الإعلام بجامعة العلوم والتكنولوجيا بصنعاء.
- الدكتور/ محمد القعاري - أستاذ الصحافة المساعد، ورئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام بجامعة صنعاء.

[17] - جرى ترتيب الأولويات المركبة للصحف اليمنية اعتمادا على حساب متوسط ترتيب الصحف الثلاث (عينة الدراسة)

[18] - محمد عبد الحميد: **مرجع سابق**، ص 356.

[19] - محمد عبد الحميد: **مرجع سابق**، ص 18.